

التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري

The strategic implications of illegal migration from the Sahel and the African Sahara to Algerian community security

د. رضا شوادرة¹

¹ جامعة محمد لمين دباغين سطيف

chouadra.riidha@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2018/08/28

تاريخ الاستلام: 2018/04/30

ملخص:

تعكف هذه الدراسة، على تفكيك وتحليل الأثر الأمني والاجتماعي للهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن القومي الجزائري، حيث أن هذه الظاهرة المعقدة والمركبة، والتي تتم في غالب الأحيان كحركات سرية عابرة للحدود، والتي تحالفت في كثير من الأحيان مع الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالسلح والبشر والتخريب والمخدرات، والتي أصبحت تهدد السلم والأمن المجتمعي الجزائري، حيث أن تبعات هذه المهددات والأخطار كلفت الجزائر الكثير من المجهودات السياسية، الأمنية والاقتصادية على حساب التنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية:

الأمن المجتمعي، الهجرة غير الشرعية، منطقة الساحل الإفريقي، الأمن القومي الجزائري.

Abstract

This study analyzes the social and security impact of illegal migration from the Sahel and Sahara region on the Algerian national security. This complex and complex phenomenon often carried out as clandestine trans-boundary movements, often combined with terrorism, crime and the trafficking in arms, human beings, smuggling and warnings, which have threatened Algerian social peace and security. The consequences of these threats and dangers have cost Algeria a lot of political, security and economic efforts at the expense of comprehensive development.

Key words: Community Security, Illegal migration, African Sahel, Algerian National Security.

مقدمة

تحتل ظاهرة الهجرة غير الشرعية - الهجرة السرية- أهمية قصوى في السياسة العامة الأمنية للجزائر، ذلك، أن هذه الظاهرة المعقدة والمركبة، والتي تحمل تبعات أمنية واجتماعية خطيرة على السلم والأمن المجتمعي الجزائري، والسبب في خطورتها أن الجزائر تتحمل في الكثير من الأحيان تبعاتها، وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين بسبب تعقيدات البيئة الأمنية بكل مستوياتها في هذه المنطقة. وقد تبين من خلال توقيف المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر أن معظم الأفارقة تم تهجيرهم بعد دفع مبالغ مالية للأشخاص المتكفلين بنقلهم بطريقة غير شرعية.

وقد شكل العامل الجيوبوليتيكي، عاملا محفزا، لاستواء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل نحو الجزائر، فالقرب الجغرافي المباشر مع حدود الجزائر الجنوبية، والانكشاف الأمني الذي تعاني منه هذه المنطقة، مما جعلها منطقة رخوة وتعاني الكثير من الأزمات والصراعات، ساهمت في دفع السكان هذه المناطق إلى الهروب من مناطق النزاع والصراع بحثا عن الأمن والتنمية، بالإضافة إلى البحث عن الاستقرار الاجتماعي والرخاء الاقتصادي، وهو ما يشكل عبئ إضافي على الخزينة العمومية للجزائر.

إن الاختراق الأمني في منطقة الساحل والصحراء، ساهم بشكل كبير في ارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية نحو شمال القارة الإفريقية ، وأصبحت الكثير من دول الشمال وخاصة الجزائر تعاني من مخرجات هذه الجماعات المهاجرة بطريقة سرية ، والتي تحمل معها العديد من الآفات الاجتماعية كالأُمراض و الأوبئة ، بالإضافة إلى استغلالها من طرف الجماعات الإرهابية وجماعات الاتجار بالبشر والجريمة المنظمة ، وتهريب السلاح والمخدرات التي أصبحت تمثل تحدي معقد يهدد مناعة الأمن القومي الجزائري، وانتقلت انعكاساته الخطيرة على الأمن المجتمعي الجزائري ، بسبب تعقيدات الظاهرة من جهة ، وخصوصية الفرد الإفريقي المهاجر الذي لا يُمثل من تكرار عملية التسلل سريرا إلى الجزائر.

وعليه فالإشكالية التي تعالجها هذه الورقة البحثية هي:

ما هي التبعات الاستراتيجية للهجرة غير الشرعية الآتية من الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري؟ وما هي المقاربة التي اعتمدتها الجزائر لمعالجة هذا التهديد عالي الخطورة الذي يؤثر على السلم والأمن المجتمعي الجزائري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات، قسمت الورقة البحثية وفق الخطة الآتية:

المبحث الأول: التحديد الجيوبوليتكي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل والصحراء.

المبحث الثاني: تبعات الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري.

المبحث الثالث: المقاربة الجزائرية لمواجهة تبعات الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي.

المبحث الأول: التحديد الجيوبوليتيكي لظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل والصحراء

لقد ساهمت توليفة من العوامل الأمنية والاجتماعية في انتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية في منطقة الساحل الإفريقي نحو الجزائر، خاصة وأن منطقة جنوب الصحراء تشهد غياب عنصرَي الأمن والتنمية، وهما من أبرز مسببات ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وتؤدي حالة اللا أمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية، الحروب والصراعات المسلحة، المجاعات، الأوبئة، الكوارث، الطبيعية (كالتصحّر، الجفاف والجراد)، الفقر (450 مليون فقير في إفريقيا أي % 45 من سكان القارة و % 30 من فقراء العالم).

1- الحزام الجيوبوليتيكي المصدر للمهاجرين غير الشرعيين في منطقة الساحل والصحراء.

تعتبر منطقة الساحل والصحراء هي منطقة شبه جافة، تقع بين الصحراء الكبرى في الشمال، والسفانا في الجنوب، وتمتد غربا من السنغال عبر موريتانيا، مالي. بوركينا فاسو. النيجر. شمال نيجيريا. تشاد. السودان حتى اثيوبيا شرقا ، وفي الغالب يستعمل مصطلح الساحل الإفريقي للدلالة على الدولة الثمانية التي تتزي تحت تجمع " اللجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف¹، وكثيرا ما يتم توسيع الامتداد الإقليمي للمنطقة لاعتبارات جيو-اقتصادية²، أبرز منطقة لتجمع المهاجرين غير الشرعيين الراغبين في الهجرة نحو الشمال ، سواء إلى المغرب العربي والاستقرار فيه ، وهو احتمال -ضئيل- وإما نحو القارة الأوروبية ، فتصبح دول المغرب العربي بمثابة منطقة عبور " ترانزيت" لهذه الجماعات المهاجرة والمتحركة ، والتي تحمل معها الكثير من التهديدات ، خاصة ما تعلق بالتحديات

¹ - شاكِر ظريف، "البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية: التحديات والرهانات"، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2008-2010)، ص.39.

² - جميلة علاق، "استراتيجيات التنافس الدولي في منطقة الساحل والصحراء"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد، 19، الجزائر، جامعة سطيف 2، ديسمبر 2014، ص.330.

السياسية و الأمنية. والخريطة التالية توضح دور الساحل والصحراء، وترتيبهم ضمن مؤشر الدول الفاشلة 2015 الصادر عن صندوق السلام . الشكل رقم (01)



المصدر بتصرف، قوي بوحنية، " الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، مركز الجزيرة للدراسات على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2014/12/20141211101950627544.html>

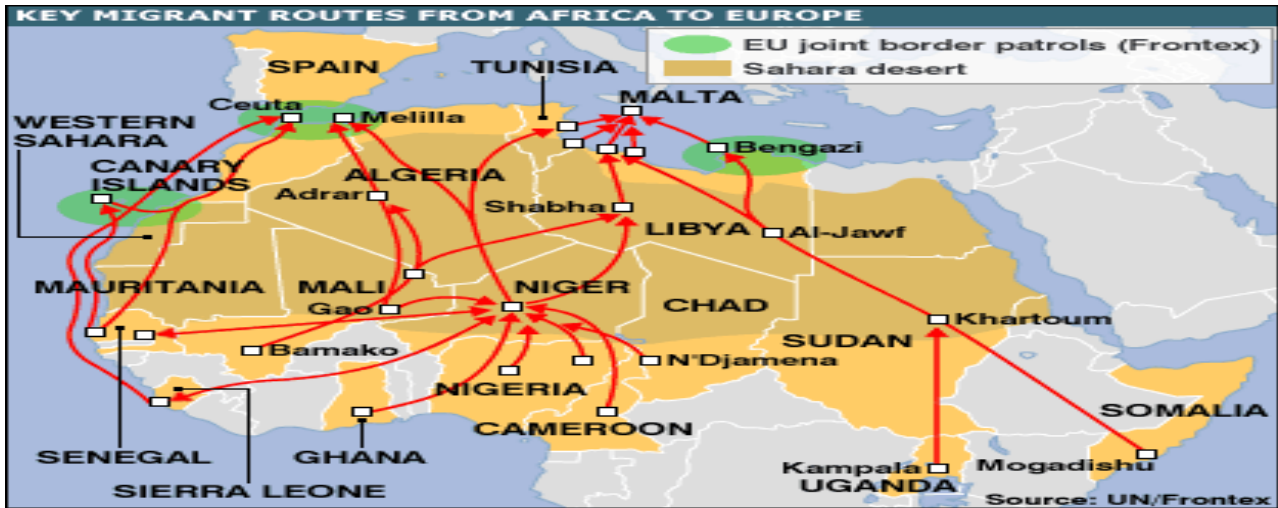
ونتيجة للموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر والذي يتوسط دول المغرب العربي ويتميز بحدوده الشاسعة مع دول الساحل والصحراء كالنيجر ومالي، فان الجزائر تعتبر من أهم دول العبور للمهاجرين غير الشرعيين من أفريقيا واسيا نحو الضفة الجنوبية لأوروبا، إضافة إلى كونها دول مصدرة للمهاجرين غير الشرعيين منها الى أوروبا، والهجرة السرية نحو أوروبا منتشرة في كامل القارة الإفريقية ولكنها ترتفع كلما اتجهنا شمالا مما يجعل حصة الدول المغاربية منها كبيرة¹.

¹ - ساعد رشيد، " واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور إنساني"، (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012)، ص.69.

وقد شهدت الألفية الجديدة إلى موجات جديدة من الهجرات غير الشرعية من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية جنوب الصحراء نحو المغرب العربي بسبب تزايد التداعيات السلبية للعولمة (الفقر والبطالة ، الحروب والنزاعات)، سواء بالاستقرار والتوطن في هذه المنطقة ، أو التوجه عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا ، حيث أن الكثير من الشباب الأفارقة المهاجرين سرياً الذين ينتقلون من النيجر مالي تشاد والسنغال والتي تعد من أهم الدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين الذين يمرون عبر الجزائر ثم المغرب نحو اسبانيا¹، أو غير ذلك من الطرق السرية الأخرى للهجرة من الجزائر إلى تونس وليبيا نحو إيطاليا عبر جزيرة صقلية .

والخريطة التالية توضح المسارات الرئيسية للمهاجرين غير الشرعيين من منطقة الساحل والصحراء نحو شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط.

الشكل رقم (02)



http://newsing.bbc.co.uk/media/images/4245300/gif/42453786_mapafricamigration416x355.gif: Retriever on 10- 09-2015.

وبالنظر إلى أن هذه الدول الموضحة في الخريطة (الشكل 02)، تعتبر الجزائر كبلد عبور فإن الإحصائيات تشير إلى أن المهاجرين بشكل غير منتظم من إفريقيا ودول الساحل يعتبرون الجزائر منطقة عبور نحو الضفة

¹ - Khadjia Elmadmad, **Les Migrants et Leurs Droits au Maroc**, Cahier de L'UNESCO (Migration et Humains).Université Hassan 2. Ain Choc .Casablanca, Maroc, 2004.p.10.

الشمالية للمتوسط وتقدر الإحصائيات بان حوالي 24000 مهاجر من إفريقيا يصلون أوروبا سنوياً وتمر رحلتهم الشاقة والمحفوفة بالمخاطر بعدة مراحل يقيمون بداية في مدن محلية أثناء الرحلة وذلك من أجل العمل وتحصيل بعض الأموال الكافية لمواصلة الرحلة، والمناطق المفضلة لهم هي الكاميرون ونيجيريا، ليبيا، الجزائر و عند وصولهم إلى مدينة أغادير بالنيجر يتخذون سبيلين بعضهم يأخذ طريق الواحات في الشمال الشرقي لليبيا في حين تكون وجهة البعض الآخر إلى مدينة تمنراست الشاسعة خاصة منطقة تيتراواتين، ومن ثمة ، يتجهون إلى المناطق الداخلية الساحلية للجزائر و آخرون يواصلون طريقهم إلى المملكة المغربية ومنها إلى إسبانيا وبعضهم يفضلون السواحل الشمالية والشرقية للجزائر للهجرة نحو صقلية الإيطالية.¹

ويرى باري بوزان، أن منطقة الساحل الإفريقي ودول إفريقيا جنوب الصحراء لطالما شكلت تحدياً لنظريات العلاقات الدولية، وكذا لمقاربة مركبات الأمن، حيث أنه بالرجوع تاريخياً إلى ما قبل 40 سنة تقريباً، نجد أن المنطقة كانت ولا تزال تعاني قائمة من التهديدات على رأسها: الحروب، المجاعة، الأوبئة، تشرد السكان على نطاق واسع، الممارسات القمعية للأنظمة الحاكمة والتلوث البيئي، بحيث أصبحت المنطقة تشكل نموذجاً " هوبزياً" قائماً بذاته.²

وبالنظر إلى (الشكل02)، فإن هذه الدول هشة على مستوى البناء المؤسسي وضعيفة التنمية على المستوى الاقتصادي ، ومنعدمة التجانس على المستوى الاجتماعي ، ما يجعل قدرتها على التعامل مع هذه الأخطار المتنامية أمراً صعباً ، خاصة في ظل تنامي الأطماع الاقتصادية والطاقية ، وكذا الحسابات الجيو-إستراتيجية للدول الكبرى³،

¹ - سمير قط، الهجرة غير المنتظمة من إفريقيا الساحل الصحراء نحو وعبر الجزائر بين المناولة الأمنية مع أوروبا والمخاوف الداخلية، (ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول :المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر :جامعة 08 ماي 1945 قالمة يومي 24 و 25 نوفمبر 2013). ص.8.

² - Barry Buzan and Ole Weaver, Regions and Power; The structure of International Relations .(UK, Cambridge ; university press.2003.) .p.219.

³ - حفيظ صوالي، الساحل الإفريقي يستقطب أطماع ويرسم استراتيجيات الغرب الأمنية ، جريدة الخبر الجزائرية ، العدد ، 3600، تاريخ 12-10-2010، ص.4.

ويمكن تحديد الساحل الإفريقي بقوس الأزمت انطلاقا من الصراعات الاثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان ودارفور) ، تشاد وصولا إلى الانقسامات الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر مالي وموريتانيا¹.

و لقد أصبح المغرب العربي منطقة "توطين" للمهاجرين غير الشرعيين، بعدما كان منطقة لاستقبال وعبور للمهاجرين، القادمين من منطقة الصحراء الإفريقية الكبرى، والتي تتم بطريقة سرية وغير شرعية، و من أهم التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأن سرية تلك الحركات تصعب جدا من مراقبتها وتحد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان "طبيعية" (أمن وبقاء)، نفسية (الكرامة الإنسانية، الهوية)، وخصوصا مادية (الشغل، الكسب ودخل فردي أكبر)².

ويرجع الكثير من الخبراء الأمنيين، أن هناك محفزات سياسية وأمنية وراء ارتفاع و تسارع وتيرة حالات الهجرة غير الشرعية من جنوب الساحل والصحراء نحو الشمال، وهي انعدام الديمقراطية والحروب الأهلية وعدم الاستقرار السياسي، وهشاشة الأنظمة السياسية جنوب الصحراء وكثرة الانقلابات العسكرية ، إضافة إلى الأوضاع الأمنية المتدهورة كل هذا يساهم في الاندفاع نحو الهجرة غير الشرعية، وحسب تقرير المكتب الاممي لمكافحة الجريمة المنظمة الصادر سنة 2007، حوالي 55 ألف مهاجر غير شرعي يجني منهم المهربون وتجار البشر في المنطقة أكثر من 150 ألف دولار أمريكي³.

¹ - Mehdi Taje et autres, **La Sécurité du Sahara et du Sahel**, (FRANCE, Paris, CEREM, Décembre 2009), p.13.

² - Philippe Marchesin, **les nouvelles menaces. Les relation Nord-Sud des années 1980 à nos jours**, (Paris, Karthala, 2001).108-109

³ - أعمار عمورة، **التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي: مقارنة جيو-أمنية**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011). ص.78-89.

إنَّ ارتباط الهجرة غير الشرعية بظواهر أمنية خطيرة على غرار الجريمة المنظمة، الإرهاب عبر الحدود، وتهريب المهاجرين وتجارة المخدرات جعل من الهجرة السرية خطراً أمنياً يهدد استقرار الدولة بحيث نتيجة لانعدام الأمن النسبي لها جعلها مناخاً جيداً تنشط فيه شبكات الجريمة وتهريب المهاجرين والمخدرات.

حيث دفع هذا الأمر بفئات عديدة إلى عبور الحدود والابتعاد عن بؤر التوتر، بالانتقال إلى مناطق أكثر أمناً في الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي كانت المنطقة المغاربية من الفضاءات المستهدفة بتوافد الأفارقة خصوصا عبر حزام ليبيا والجزائر والمغرب، حيث تم إحصاء أكثر من 35 جنسية لمهاجرين قادمين من الدول الإفريقية خلال هذه الفترات ، استمر هذا التوافد لسنوات عديدة عبر مسالك في جنوب الصحراء تلتقي بمدينة لاغوس وبنن سيتي جنوب غرب نيجيريا، وصولاً إلى كانوا وسيكوتو في شمالها، ومنهما عبر الحدود إلى جنوب النيجر، ثم إلى أورليت شمالاً، ومنها إلى منطقة تمنراست جنوب الجزائر، ومن هناك يتشتت المسافرون باتجاه الشمال، أما الطريق الثاني، فيمر من مالي، انطلاقاً من باماكو في الجنوب مروراً بموبتي وتيساليت، ومن ثم إلى برج باجي مختار، وبعدها إلى نقاط مركزية في تمنراست وغرداية بوسط الجزائر¹.

المبحث الثاني: تبعات الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي

الجزائري.

لا شك أن للهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، تحمل الكثير من التبعات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن المجتمعي الجزائري، بسبب التدفق المستمر للمهاجرين غير الشرعيين الأفارقة (نوع

¹ - سعدي ياسين، التحديات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران 2، 2015-2، 2016). ص. 110

خاص من الهجرة)، وأخذت في ترسيخ التهديدات الأمنية ذات الطابع اللين (الأمراض والانتماء)، وتعقيد مكونات التهديدات الأخرى ذات الطبيعة الصلبة) الإرهاب والجريمة المنظمة (نتيجة ت ا زوجها أو الاستثمار فيها، لاسيما في ظل الظروف التي تحيط بموجات المهاجرين غير الشرعيين، وحتى التي يجدونها في بلدان العبور هذا من جهة، ومن جهة ثانية التهديدات التي يخلقونها بتواجدهم عبر حدود تلك الدول الإقليمية. ويمكن تلخيص الاعتبارات الأمنية لهذه الظاهرة كالآتي¹:

- إمكانية تهديد التماسك والبناء الاجتماعي نتيجة انتشار الأفكار والمظاهر الغريبة، وغياب الشعور بالانتماء ما يشكل خطار على عناصر الهوية الوطنية،
- انتقال الأوبئة والأمراض الفتاكة كالسيدا والملاريا نتيجة ميل البعض منهم إلى ممارسات غير أخلاقية كالدعارة وغيرها.
- إمكانية استغلالهم أو الاختلاط بهم من طرف الجماعات الإرهابية وحتى من قبل التنظيمات الإجرامية عبر الوطنية، وكذا ممارسة أي نشاطات من شأنها أن تساعد على العيش أو توفير أموال الانتقال، ومن بين النشاطات الأكثر انتشارا تزوير العملة، والتكسب عن طريق. الشعوذة والسحر.²
- هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يمثله نزوح اللاجئين من تأجيج مشاعر الانفصال، نتيجة امتداد الإثنيات ما وراء حدود الدولة، أو القيام بإنشاء جماعات مسلحة، من شأنها تهديد أمن وحدة الدول، وكمثال على ذلك حالة الطوارق في دول الساحل وإمكانية انتشار عدوى التذمر. والتمرد إلى دول المغرب العربي، خاصة ليبيا والجزائر.³

¹- المرجع السابق، ص.112.

²- منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، 2012-2013). ص.128.

³- توفيق راوية، مشكلة اللاجئين في إفريقيا: الأبعاد والملاح، وسبل المواجهة، قراءات افريقية، العدد 01، 2016/09/20. تم تصفح الموقع يوم: 2018/03/18.

وترجع خطورة المهاجرين غير الشرعيين على الأمن المجتمعي الجزائري، بوصفهم خطراً مهدداً للاستقرار الاجتماعي والسياسي، بيد أن أخطر ما يمكن أن يرقى إليه تهديد المهاجرين السريين للأمن الجزائري، هو تجنّدهم في الجماعات الإرهابية، التي تسعى إلى استغلال أوضاعهم الصعبة التي يعانونها لتنفيذ أعمالها الإجرامية¹.

هذا الوضع، وفق خبراء في المجال الأمني، فرض على السلطات الجزائرية التعامل بجدية أكبر مع المشاكل المترتبة على تواجد ما بين 50 ألف و 200 ألف مهاجر غير شرعي، فمن جهة تتخوف السلطات من انفلات أمني وأعباء اقتصادية، ومن جهة ثانية تخشى اهتزاز صورتها لدى المنظمات الدولية في حال ترحيل المهاجرين.

وقد وجدت الحكومة الجزائرية نفسها مثقلة بعبء أمني واقتصادي إضافي، إثر قيام مهاجرين بإقامة أحياء من صفيح وامتهان التسول، لاسيما مع قرار بعضهم الاستقرار في الجزائر، حيث أن هناك تواطؤ بين مهربي البشر والجماعات الإرهابية، والتي استفادت بشكل كبير من خلال عائدات التجارة بالبشر في منطقة الساحل والصحراء، هذا من جهة، واستطاعت أن تجمع معلومات أمنية حول تحركات المصالح الأمنية الجزائرية والعسكرية على مستوى الحدود الجنوبية. سواء لاستعمالها من طرف الجماعات الإرهابية وتجار الأسلحة والمهربين أو حتى توظيف المهاجرين غير الشرعيين لأغراض التجسس لصالح أجهزة مخابرات أجنبية من جهة أخرى. واعتبر وزير الخارجية الجزائري، عبد القادر مساهل، في 10 جويلية 2017، "أن تدفق المهاجرين غير الشرعيين بهذه الأعداد الكبيرة تفق ورائه "مافيا منظمة" تضم جزائريين"².

<http://www.qiraatafrican.com/home/new/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A->

¹ - سالم حمزة، مرجع سابق، ص. 99.

² - احمد عزيز، المهاجرون غير الشرعيين.. عبء أمني واقتصادي يثقل كاهل الجزائريين، تم تصفح الموقع يوم : 2018/03/25

<https://www.raialyoum.com/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D9%8A%D9%86-%D8%B9%D8%A8%D8%A1-%D8%A3%D9%85%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5>

وقد انتشرت شبكات تمرير المهاجرين غير الشرعيين و استفحلت بالنظر إلى شساعة الشريط الحدودي حيث أصبح هذا الأخير منطقة عبور للشبكات الإجرامية في تهريب المخدرات لترويجها محليا أو نقلها إلى البلدان المجاورة، كذلك العدد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين الذين يتوافدون إلى الجزائر قادمين من البلدان المجاورة مما أدى إلى تكوين شبكات متخصصة في تهريب الأشخاص، وان عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم القبض عليهم في أعمال إجرامية حيث أعطى مثالا : بالتزوير والمتاجرة بالأعضاء البشرية وحتى التجنيد فيما تعلق بالأعمال الإرهابية وهو تحدي أمني مرهق للجزائر يصعب حصره أو رصده، والذي لا يتطلب مراقبة أمنية فحسب بل مراقبة " أمنية اجتماعية¹ .

كما ساهمت مخرجات الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية ،في استفحال ظاهرة الجرائم الاقتصادية كتنبيض الأموال ، وغسيل الأموال ، وبالتالي زيادة التهريب للثروات الوطنية إلى بلدانهم الأصلية، وبكميات كبيرة مما يضر بالاقتصاد الوطني ، وهو ما ينعكس سلبا على التنمية المحلية والاستقرار الاقتصادي صاحبه نوع من تهديد للأمن المجتمعي الجزائري ، بفعل الأعداد المتزايدة للمهاجرين غير الشرعيين ، ووصلت في بعض الأحيان إلى الاعتداء على السكان وحتى قوات الأمن الوطني في العديد من المناطق .

إن ظهور جيل جديد من المهاجرين غير الشرعيين (عائلات مهاجرة)الذين يسعون إلى التوطن والاستقرار في الجزائر ، وتكمن خطورة ظاهرة المهاجرين غير الشرعيين تكمن في انعدام أرقام حقيقية يمكن من خلالها إحصاؤهم ومراقبتهم مراقبة دقيقة خاصة عند دخولهم ومرورهم وخروجهم من الوطن ،فإنه سوف يفرض نوع جديد من التحديات

¹ - الهجرة غير الشرعية...خطر يهدد أمن الجزائر القومي، صحيفة الموعود الجزائرية، تم تصفح الموقع يوم : 2018/04/5 : <https://elmaouid.com/dossiers/3513-%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D8%BA%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%AE%D8%B7%D8%B1-%D9%8A%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A3%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A>

الأمنية ذات البعد الاجتماعي ، والمتمثل أساسا في " تهديد الهوية الوطنية"، خاصة وأن هؤلاء المهاجرين يتميزون بتنوع ثقافي وهوياتي كبير (ماليين، تشاديين، نيجيريين ، بوركنافاسو ، السنغال...) ، وهو ما يصعب من عملية إدماجهم ، مما يجعلهم يشكلون مجتمعا موازيا من خلال إنشاء كانتونات في أطراف المدن .

بالإضافة إلى التهديد الهوياتي مستقبلا على الأمن القومي الجزائري، أظهرت العديد من الإحصائيات أن الكثير من المهاجرين السريين من إفريقيا يحملون الأوبئة والأمراض المعدية، وقد سجلت 68 حالة لمرض حمى المستنقعات "ملاريا" بولاية تمنراست سنة 2016، وهي كلها حالات "مستوردة"، نقلها أفارقة نزحوا إلى التراب الوطني في الآونة الأخيرة، فضلا عن إصابات أخرى منتشرة في عدد من ولايات الجنوب التي بات سكانها مهددون بهذا المرض في حال عدم تبني إجراءات وقائية في القريب العاجل¹.

1- المقاربة الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل الإفريقي.

إن موقع الجزائر الاستراتيجي كان نقطة جذب واستقطاب للمهاجرين غير الشرعيين من قبل دول جنوب القارة الإفريقية وعبور لهم نحو الفضاء الأوربي، حيث يفضل الكثير منهم اختراق الصحراء الجزائرية و التسلل منها، وهو ما دفع بالجزائر إلى مواجهة هذه الظاهرة المعقدة وتحجيم تأثيراتها السلبية التي تهدد السلم والأمن المجتمعي الجزائري، بسبب تزاوجها مع العديد من المخاطر الصلبة واللينة، حيث أن الجزائر قدمت مقاربة شاملة لمواجهة هذه الظاهرة السلبية، سواء على المستوى السياسي-الأمني، القانوني، الاجتماعي والإنساني.

1- على المستوى السياسي-الأمني:

¹ - سارة ط، رضى ك، محمد ل، الجزائر تحولت من نقطة عبور للمهاجرين الأفارقة إلى منطقة إقامة بامتياز، تم تصفح الموقع يوم : 2018/03/222

<http://essalamonline.com/ara/permalink/52494.html>

في إطار المساعي الحثيثة للدولة الجزائرية لمواجهة الهجرة غير الشرعية، تبنت الجزائر موقفا واضحا في هذا الصدد، حيث تحولت المقاربة الجزائرية كثيرا بالتركيز على مسببات الهجرة، من خلال، دعم دول الساحل والصحراء سياسيا من خلال إعادة الاستقرار إلى هذه الدول التي تعاني انكشافا أمنيا وسياسيا خطيرا، من خلال آلية التنسيق وبناء السلم، وهو ما جرى عليه العمل كثيرا في أزمة مالي، من خلال الاعتماد على الدبلوماسية الأمنية اللينة لتأمين عمقها الاستراتيجي في منطقة الساحل والصحراء.

ودائما في إطار مباحثات خمسة + خمسة، تم إدراج ملف الهجرة لأول مرة باهتمام كبير في قمة تونس التي خصصت لدراسة مجال الهجرة في الحوض المتوسطي والمنعقدة يومي 16 و 17 أكتوبر 2002م، ثم في اجتماع الرباط في 22 و 23 أكتوبر 2003م، وكذلك لقاء الجزائر في سبتمبر 2004م. فقد سمحت هذه اللقاءات بالتطرق إلى أغلب النقاط المهمة المتعلقة بالهجرة عامة ومشكلة الهجرة غير القانونية خاصة، وكيفية بناء حوار وتعاون فعال في مجال تنظيم حركات الأشخاص بين الأطراف، وتحسين وضعيات العمال المهاجرين ومحاربة الدخول السري خاصة بإبرام اتفاقيات إعادة القبول والإدماج بين الدول المعنية بها (دول الانطلاق والعبور والاستقرار).

وتعتمد الجزائر في تعاملها مع التهديدات الآتية من الدائرة الجيوسياسية الإفريقية لأمنها القومي على استراتيجية مزدوجة: داخليا بالاعتماد على سياسة أمنية تهدف إلى تغطية أمنية أكبر للإقليم الصحراوي ومراقبة وحراسة أوسع للحدود البرية عبر مجموعة من الآليات الأمنية والعسكرية؛ وخارجيا بالاعتماد على استراتيجية إقليمية تسعى لحشد الوسائل والآليات الضرورية لمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة الآتية من الصحراء والساحل وما

وراءهما، وذلك بتوزيع الأعباء بين دول المنطقة وإنشاء أطر عملياتية مشتركة لتغطية العجز المسجل في مراقبة المنطقة الساحلية-الصحراوية والحدود المشتركة بين دولها¹.

وفي هذا الصدد، تم في شهر افريل 2006، تنظيم اجتماع في الجزائر بين الخبراء الأفارقة والدوليين في مجال الهجرة حول موضوع (الهجرة والتنمية)، وخرج هذه الاجتماع "بمخطط عمل" إفريقي يحدد عدد من الإجراءات الواجب اتخاذها على المستوى الوطني، القاري والدولي، مثل تعزيز آليات مكافحة شبكات التجارة بالأشخاص، تحسين ظروف تشغيل الشباب، إدراج إجراءات قانونية فعالة لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتشجيع اتفاقيات التعاون بين الدول الإفريقية للتحكم في الهجرة غير الشرعية².

وبالإضافة إلى مخطط العمل الإفريقي، تبنت اجتماع الجزائر استراتيجية افريقية تتمحور حول أربع نقاط أساسية:

1- الهجرة والتنمية،

2- الهجرة والسلم والامن والاستقرار ،

3- الهجرة وحقوق الانسان ،

4- الهجرة والموارد البشرية .

وأكدت الجزائر من خلال اجتماع لوزراء الخارجية 5+5 بالجزائر، على ضرورة تبني مقاربة متوازنة وتضامنية ومتعددة الجوانب لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، بحيث تتفق مع الشراكة الجهوية المبنية على ترقية الشراكة الاقتصادية والتضامن لمواجهة فعالة ودائمة لهذا التحدي المشترك، مع الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الأمنية

¹ حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة ، 2010-2011).ص. 105.

² عمروش عبد الوهاب، الهجرة غير الشرعية، بين الآليات الأوروبية والمطامح الإفريقية،(مداخلة في ملتقى الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط المخاطر واستراتيجية المواجهة، 2014)، ص.223.

للتصدي لشبكات الإجرام المرتبطة بالمتاجرة بالبشر والأبعاد التنموية للقضاء على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية المولدة لهذه الظاهرة¹.

ونظراً لما يثيره موضوع الهجرة غير الشرعية من مشاكل، فإن أغلب الدول ركزت على الجانب الأمني كوسيلة لوضع حد لهذه المعضلة الخطيرة، وهذه المقاربة جسدتها الجزائر من خلال مد حدودها بطاقات بشرية وإمكانيات مادية لتطويق الحدود وحمايتها من التسلل إلى إقليمها أو الخروج منه بصفة غير قانونية، أهمها نشر قوات شرطة الحدود على جميع منافذ الإقليم، كما أنشئت المديرية العامة للأمن الوطني الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية ، وهو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري بصفته مؤسسة للإشراف والتنسيق ومن مهامها مكافحة خلايا وشبكات الدعم التي تساعد على إيواء الأجانب الذين هم في حالة غير شرعية، مكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والإقامة غير الشرعية ، وضع إستراتيجية وقائية وردعية للهجرة غير الشرعية².

وفي المجل، فإن المقاربة الجزائرية على المستوى السياسي والأمني، هي التشجيع على التعاون والتضامن الإقليمي والقاري من أجل التخفيف من مسببات الهجرة، وتقديم المساعدات للدول التي تعاني من اضطرابات سياسية وأمنية ونزاعات داخلية ، واختلالات اقتصادية وتنموية من أجل تحييد مخاطر الهجرة غير الشرعية التي أصبح تهديد حقيق للسلم والأمن المجتمعي الجزائري، كما ان الجزائر لم تهمل الجانب الأمني الذي يعد عصب أي السياسة الأمنية العامة ، وتتمثل الإجراءات العملية في تشديد المراقبة على الحدود الجنوبية للبلاد، وجعل مكافحة الهجرة من

¹ - مليكة خلاف ، الجزائر تدعو إلى مقاربة تضامنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية ، 22 جانفي 2018، تم تصفح الموقع يوم 2018/03/12.

<https://elmasa.com/dz/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%AF%D8%AB/%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D8%AA%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D8%A9->.

² - وردة شرف الدين، " مكافحة جريمة تهريب المهاجرين في ظل قانون العقوبات الجزائري "، مجلة الاجتهاد القضائي العدد 8 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 ، ص.91.

مهام قوات الأمن والحيش المرابطة على الحدود، لاسيما مع مالي والنيجر وليبيا. وتعمل الأجهزة الأمنية على تفكيك شبكات تهريب المهاجرين الأفارقة. أما المهاجرون الذين قبض عليهم داخل التراب الجزائري، فيتم وضعهم في مراكز إيواء خاصة، إلا أن الطاقة الاستيعابية محدودة نظرا للعدد الكبير من المهاجرين غير الشرعيين.

كما تعمل السلطات على تنظيم عمليات ترحيل المهاجرين الأفارقة نحو بلدانهم الأصلية، إلا أن هذه العمليات تبقى محدودة، لصعوبة تنظيمها. فهي ممكنة باتجاه دول الجوار، مثل مالي والنيجر، لكنها صعبة، إن لم نقل مستحيلة نحو دول غير مجاورة، خصوصا أن المهاجرين السريين يعتمدون إتلاف أوراق هويتهم والتخلص منها، تحديداً لتجنب رحيلهم نحو أوطانهم الأصلية يمكن لحزمة الإجراءات الأمنية هذه أن تحدّ من الهجرة السرية نحو أوروبا عبر المتوسط. لكنها تبقى أداة لمعالجة الأعراض والنتائج، لا الأسباب¹.

2- على المستوى القانوني - التشريعي

إن التهديدات الحقيقية للهجرة غير الشرعية الآتية من الحزام الجيوبوليتيكي لمنطقة الساحل والصحراء الإفريقية ، دفعت بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ العديد من الاجراءات القانونية الردعية والعقابية من أجل التخفيف من تاثيراتها على الامن المجتمعي الجزائري، نتجية لاختلاطها مع الارهاب والجريمة المنظمة ، وهو ما دفع بالمشرع الجزائري إلى تعديل قوانين الهجرة غير الشرعية وتكييفها مع متطلبات المرحلة الجديدة ، دون الاخلال بمبادئ حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية في هذا الشأن.

وقد انتشرت هذه الظاهرة استفحلت بشكل كبير، وباتت تهدد كيان الدولة واستقرارها، مما استدع المشرع أن يعالج الظاهرة بأبعادها المختلفة بموجب قانون 08-01 المتعلق بدخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها،

¹ - عبد النور بن عنتر، الجزائر في مواجهة الهجرة، العربي الجديد، 4 نوفمبر 2017، تم تصفح الموقع يوم: 17 مارس 2018 على الموقع:

<https://www.alaraby.co.uk/opinion/2017/11/3/%D8%A>

هذا الأخير، عالج في فحواه العديد من الآليات ، أهمها معاقبة المهاجر غير شرعي الأجنبي بالحبس من ستة (06) أشهر إلى سنتين وبغرامة مالية من (10,000) دج إلى (30,000) دج¹ ، كما عالج قانون دخول الأجانب حالة الأجنبي الذي يرتكب عملا يهدد امن الدولة واستقرارها بإبعاد هذا الأخير ،وهذا الإجراء يدخل ضمن الأعمال التي تأمر الدولة بها فردا أو أكثر من الأجانب المقيمين لديها بالخروج من ديارها، وإلا استخدمت القوة في تنفيذ الأمر عند عدم الامتثال . وهذا حق مكرس للدولة انطلاقا من مبدأ فرض سيادتها على إقليمها.²

فالمادة (175) مكرر 01 من قانون العقوبات المكونة من فقرتين تنص على مايلي " : دون الإخلال بالأحكام

التشريعية الأخرى السارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين (02) إلى ستة (06) أشهر وبغرامة 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية أثناء اجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية ، وذلك بانتحاله هوية أو باستعماله وثائق مزورة أو أي وسيلة احتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول .وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود³."

وانطلاقا من هذا التشريع، حاولت الجزائر التقليل من خطورة المهاجرين غير الشرعيين الأفارقة، من خلال إجراءات وتدابير وقائية -ردعية، وأحد هذه الإجراءات القمعية في مجال مكافحة الهجرة غير القانونية، والذي يعد

¹ - حسينة شرون ، "الهجرة غير الشرعية بين الإباحة والتجريم "، مجلة الاجتهاد القضائي، العدد 8 ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، 2013 ، ص27.

² - انظر المادة 34 من قانون رقم 08-11 مؤرخ في 21 جمادى الثاني عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم بها وتنقلهم فيها.

³ - أمنة امحمدي بوزينة، الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الهجرة غير الشرعية :، (رقة بحث مقدمة الملتقى الوطني الثاني حول ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثارها الدولية :حالة الجزائر ، جامعة الشلف، الجزائر ، 25-26 ماي 2011). ص.17.

إجراءً إدارياً بطبيعته ومنصوصاً عليه في القانون هو الترحيل لمن يشكل وجوده تهديداً للأمن العام ولأمن الدولة وللمصالح الوطنية، وكل الأسباب التي يمكن الاستناد إليها لتبرير قرار الترحيل.¹

خاتمة

قدمت هذه الورقة البحثية، تحليلاً تم التركيز فيه على جانب مهما من تداعيات وانعكاسات الهجرة غير الشرعية الآتية من منطقة الساحل والصحراء الإفريقية على الأمن المجتمعي الجزائري، حيث أن تزايد معدلات الظاهرة خاصة في نوعية المهاجرين، حيث أصبحت طبيعة المهاجرين غير الشرعيين ذات طبيعة "عائلية"، وهو ما يضع الجزائر في تحدي خطير وتهديد مستقبلي وتعييدات أمنية في المستقبل القريب، خاصة وأن هذه الحركات المهاجرة سرّياً وجدت ملاذها من خلال الاستقرار والتوطين في الجزائر، ويمكن إجمال أهم النتائج المتوصل إليها في ما يلي:

- يعتبر الحزام الجيوبوليتيكي الممتد من الساحل والصحراء الإفريقية نحو الحدود الجنوبية للجزائر أكبر مصدر للمهاجرين غير الشرعيين.
- ساهمت العديد من العوامل السياسية، الأمنية والاقتصادية وحتى النفسية والإعلامية في استفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية من منطقة الساحل والصحراء نحو الجزائر.
- حملت الهجرة غير الشرعية الكثير من التعقيدات الأمنية، حيث أصبحت الجزائر تعاني تحديات خطيرة جراء هذه الظاهرة، بسبب اندماجها مع العديد من التهديدات الحاصلة في المنطقة كالإرهاب، تجارة البشر والسلاح المخدرات. أو حتى إمكانية تجنيدهم لأغراض التجسس لخدمة أجند غربية.

¹ - المادة الثلاثين (30) من القانون سنة 2008.

- تجلت خطورة المهاجرين غير الشرعيين على سلامة وأمن المجتمع الجزائري، نظرا لصعوبة تحديد هوية كل المهاجرين وبلدانهم الأصلية، وعددهم الحقيقي المنتشر على طول الجغرافية الجزائرية.
- بالرغم من الآليات والمقاربات التي انتهجتها الجزائر، سواء محليا إقليميا أو حتى دوليا، فإنها لم تستطع الجزائر أن تحد من هذه الظاهرة وأخطارها المحدقة بالأمن المجتمعي.

التوصيات المقترحة لمواجهة تبعات الهجرة غير الشرعية:

- 1- إحصاء جميع المهاجرين غير الشرعيين، وتكوين بطاقة وطنية على مستوى وزارة الخارجية ووزارة الداخلية لإمكانية التعامل معهم،
- 2- محاولة إدماج المهاجرين غير الشرعيين الذين يمتلكون مؤهلات علمية، تكوينية في سوق الشغل، دون الإخلال بالسياسات التشغيلية الوطنية،
- 3- إشراك المجتمع المدني والمؤسسات الإنسانية الوطنية في مراقبة تحركات، نشاطات المهاجرين غير الشرعيين،
- 4- ترحيل كل مهاجر غير شرعي يهدد أمن وسلامة الوطن والمجتمع الجزائري إلى بلده الأصلي، وتفكيك الكانتونات العشوائية بطرق ذكية .